

أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل: دراسة ميدانية في  
السعودية

إعداد الطالبة:

سماح عبد الفتاح حامده

ماجستير إدارة الأعمال

الرقم الجامعي /253002110

إشراف:

د. فايز جراد

د. الفیصل عبد الحمید محمد حسن

العام الدراسي:

2026

جدول المحتويات

|    |                                |
|----|--------------------------------|
| 1  | مقدمة.....                     |
| 2  | مشكلة الدراسة.....             |
| 3  | أهمية الدراسة.....             |
| 4  | أهداف الدراسة.....             |
| 5  | تساؤلات الدراسة.....           |
| 6  | فروض الدراسة.....              |
| 7  | الدراسات السابقة.....          |
| 8  | الفجوة البحثية.....            |
| 9  | المنطلقات النظرية للدراسة..... |
| 10 | المنهجية وطرق البحث.....       |
| 11 | مجتمع وعينة الدراسة.....       |
| 12 | أداة الدراسة.....              |
| 13 | أساليب التحليل الإحصائي.....   |
| 14 | حدود الدراسة.....              |
| 15 | المراجع.....                   |



## 1 مقدمة

تُعَدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد المكونات الأساسية في هيكل الاقتصاد العالمي المعاصر، نظرًا لما تمثله من كثافة عددية كبيرة وما تؤديه من أدوار مباشرة في الإنتاج والتشغيل وتحفيز النشاط الاقتصادي. وتشير الأدبيات والتقارير الدولية إلى أن هذا القطاع يشكل نحو 90% من منشآت الأعمال عالميًا، ويوفر نسبة كبيرة من فرص العمل، كما يسهم بقدر ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي في كثير من الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء. ولا تقتصر أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على بعدها الكمي، بل تمتد إلى قدرتها على تنشيط الأسواق المحلية، وتوسيع قاعدة ريادة الأعمال، وامتصاص جزء مهم من البطالة، ودعم النمو الأكثر شمولًا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. ومن ثم، تنظر المؤسسات الدولية إلى هذا القطاع بوصفه ركيزة حيوية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوليد الدخل وتعزيز المرونة الاقتصادية، خاصة في البيئات التي تواجه تحديات في التوظيف والاستثمار والإنتاجية (International Council for Small Business, 2024; International Finance Corporation [IFC], 2024; World Bank Group, 2024; International Labour Organization [ILO], 2022).

وفي السياق العربي، تتزايد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أداة فعالة في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحفيز المبادرة الفردية، وتعزيز نمو القطاع الخاص، وتوفير فرص العمل، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بارتفاع البطالة والحاجة إلى توسيع الفرص الاقتصادية. وفي المملكة العربية السعودية يكتسب هذا القطاع مكانة استراتيجية أوضح في ضوء توجهات رؤية السعودية 2030 التي تستهدف رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%، ضمن مسار أوسع يركز على تمكين القطاع الخاص وخلق اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة. كما تعكس تقارير "منشآت" استمرار النمو في بيئة هذا القطاع وازدياد الاهتمام المؤسسي بدعمه وتطويره. ومع ذلك، لا تزال المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات مؤثرة تتعلق بالنفوذ إلى التمويل، ورفع الإنتاجية، والقدرة على التوسع والاستدامة، وهو ما يجعل دراسة أثرها الفعلي في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في السعودية قضية بحثية ذات أهمية علمية وتطبيقية واضحة (عبد المنعم وآخرون، 2019; Saudi Vision 2030, 2025; Monsha'at, 2024).

وتُظهر المستجدات البحثية الحديثة أن دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تعد محصورة في وصفها بأنها مولد عددي للوظائف فقط، بل أصبحت الأدبيات تميز بين المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبين المشروعات الناشئة والمشروعات المستقرة، كما أصبح التركيز أكبر على نوعية الوظائف واستدامتها، ومستوى

الإنتاجية، والقدرة على الصمود، وليس على عدد الوظائف وحده. كذلك اتسع الاهتمام البحثي بعوامل جديدة تؤثر في أداء هذا القطاع، مثل التحول الرقمي، والابتكار، والابتكار الأخضر، والاندماج في سلاسل القيمة، والمهارات، وسهولة الوصول إلى التمويل. وتؤكد المراجعات الحديثة أن أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والتنمية لا يكون متماثلًا في جميع البيئات، بل يتحدد بدرجة كبيرة وفق الموارد والقدرات التي تمتلكها المنشأة والسياق المؤسسي الذي تعمل فيه. وهذا ما يجعل تناول هذا الموضوع اليوم أكثر عمقًا وتعقيدًا مقارنة بالطروحات التقليدية التي كانت تنظر إلى القطاع باعتباره كتلة متجانسة ذات أثر موحد (OECD, 2023; Fajarika et al., 2024).

وانطلاقًا من ذلك، فإن الاعتراف الواسع بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يعني بالضرورة وضوح حجم أثرها الحقيقي في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل داخل السياق السعودي، إذ قد يختلف هذا الأثر تبعًا لخصائص المشروع، وطبيعة نشاطه، وإمكاناته التمويلية، ومستوى الابتكار فيه، وقدرته على التوسع والاستمرار. كما أن جانبًا من الأدبيات السابقة ركز على التشغيل وخلق الوظائف، في حين تناولت دراسات أخرى التنمية المستدامة أو ريادة الأعمال بصورة أوسع، دون أن تدمج بصورة ميدانية مباشرة بين متغيري خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة في المملكة العربية السعودية. لذلك تأتي هذه الدراسة لبحث أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في السعودية، من خلال عرض مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وتساولاتها وفروضها، ثم مناقشة الدراسات السابقة والفجوة البحثية والمنطلقات النظرية والمنهجية المقترحة بما يمهد لبناء دراسة ميدانية متكاملة (Nursini, 2020; Brixiová et al., 2020; Elmonshid & Sayed, 2024).

## 2 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين الدور التنموي المتوقع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين ما يتحقق فعليًا على أرض الواقع. فمن الناحية النظرية والسياساتية، يُفترض أن يشكل هذا القطاع محركًا مهمًا لخلق فرص العمل، وتوسيع النشاط الاقتصادي، وتحسين الدخل، ودعم الفئات والمناطق الأقل استفادة من نشاط الشركات الكبيرة. غير أن الأدبيات الحديثة لا تنظر إلى هذا الأثر بوصفه أثرًا ثابتًا أو متجانسًا؛ إذ يتباين باختلاف حجم المنشأة، وعمرها، ودرجة رسميتها، والسياق المؤسسي الذي تعمل فيه، فضلًا عن قدرتها على الوصول إلى التمويل ورفع إنتاجيتها. وعليه، فإن المشكلة لا تكمن في إثبات أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث المبدأ، بل في تحديد مدى قدرتها الفعلية على تحقيق أثر ملموس ومستدام في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، بدل

الاكتفاء بالافتراضات العامة المرتبطة بها ( World Bank Group, 2024; ILO, 2019; Bertanzetti et al., 2024).

وتزداد هذه المشكلة وضوحًا في ضوء الأدلة التي تشير إلى استمرار مجموعة من القيود البنيوية أمام هذا القطاع. فبحسب مؤسسة التمويل الدولية، بلغ العجز التمويلي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الرسمية في الاقتصادات النامية والناشئة نحو 5.7 تريليون دولار، وهو ما يعكس اتساع الفجوة بين الطلب على التمويل والمعروض الفعلي. كما تُظهر بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن إنتاجية العمل في بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز نحو نصف إنتاجية الشركات الكبيرة في البلد نفسه، إلى جانب ارتفاع تكلفة التمويل وتراجع الإقراض الموجه لها في عدد من الاقتصادات خلال الفترة الأخيرة. وتضيف أدبيات منظمة العمل الدولية أن مساهمة هذا القطاع في التشغيل لا تنفي وجود تحديات متعلقة بالإنتاجية وجودة الوظائف والاستقرار المهني، الأمر الذي يفسر تباين نتائج الدراسات بشأن أثره الحقيقي في الرفاه الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة (IFC, 2024; OECD, 2024; OECD, n.d.; ILO, 2019).

وفي المملكة العربية السعودية، تكتسب هذه الإشكالية بعدًا أكثر تحديدًا، لأن الاهتمام المتزايد بزيادة الأعمال ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا يكفي وحده للحكم على حجم أثرها الاجتماعي والاقتصادي الفعلي. كما أن بعض الدراسات السعودية الحديثة تؤكد أهمية هذا القطاع في دعم النمو والتنوع الاقتصادي وخلق الفرص، لكنها تشير أيضًا إلى استمرار تحديات مرتبطة بالتمويل، والدعم التنظيمي، والقدرة على التوسع. ومن ثم، تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: إلى أي مدى تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟ كما تسعى الدراسة إلى فهم العوامل التي تعزز هذا الدور أو تحدّ منه في البيئة السعودية (Elmonshid & Sayed, 2024; Alshebami, 2024).

### 3أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتوزع على بُعدين متكاملين: بُعد علمي يرتبط بما يمكن أن تضيفه إلى الأدبيات النظرية والبحثية، وبُعد تطبيقي يتعلق بما قد تقدمه من دلالات عملية لصانعي السياسات والجهات الداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في أنها تجمع بين متغيرين تابعين غالبًا ما تناولهما الباحثون بصورة منفصلة، هما خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، بما يسمح ببناء فهم أكثر تكاملًا لأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الدراسة تربط بين الأدبيات الاقتصادية والتنموية من جهة،

وأدبيات ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، بدل الاكتفاء بالنظر إلى هذه المشروعات باعتبارها أداة تشغيل فقط. وتزداد هذه الأهمية لأن بعض الدراسات الحديثة ركزت على مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من الفقر عبر استيعاب العمالة وتحسين الدخل، في حين ركزت دراسات أخرى على التشغيل أو التنمية المستدامة في السياقات الوطنية، دون دمج ميداني مباشر بين الأثر على فرص العمل والأثر على مستوى المعيشة داخل السياق السعودي. ومن ثم، تسهم الدراسة في سد جانب من النقص المعرفي في الأدبيات العربية والتطبيقات المحلية ذات الصلة.

أما الأهمية التطبيقية للدراسة فتتمثل في أنها تُسهم في توفير أساس معرفي يمكن أن يفيد صانعي السياسات، والجهات الداعمة للتمويل، وهيئات دعم المنشآت، والمجالس المحلية، ورواد الأعمال عند تصميم تدخلات أكثر فاعلية لدعم هذا القطاع. كما يمكن أن تساعد نتائجها في توجيه السياسات نحو الجوانب الأكثر تأثيراً في رفع قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على خلق الوظائف وتحسين الدخل، مثل تسهيل الوصول إلى التمويل، وتوسيع برامج التدريب، وتعزيز التحول الرقمي، ورفع الإنتاجية والقدرة على التوسع. وتزداد القيمة التطبيقية لهذه الدراسة في السعودية في ظل استمرار الجهود الرسمية الرامية إلى رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، وتعزيز بيئة الأعمال، وتوسيع دور القطاع الخاص ضمن مستهدفات رؤية 2030، وهو ما يجعل النتائج المتوقعة قابلة للاستفادة المؤسسية والتنفيذية بدرجة واقعية.

#### 4 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في تحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، بما يتيح بناء فهم أكثر دقة لطبيعة هذا الأثر والعوامل المرتبطة به في السياق السعودي.

وانطلاقاً من هذا الهدف العام، تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الخاصة تتمثل في: قياس مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توليد فرص عمل جديدة، وتحديد مدى إسهامها في تحسين مستوى المعيشة من خلال الدخل والاستقرار الاقتصادي، والتعرف إلى العوامل التي تعزز قدرة هذه المشروعات على التشغيل وتحسين المعيشة، مثل التمويل والمهارات والابتكار والتحول الرقمي، والكشف عن أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية هذا القطاع في أداء دوره التنموي، فضلاً عن تقديم توصيات عملية يمكن أن تسهم في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يعزز التشغيل والرفاه الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

## 5 تساؤلات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من تساؤل رئيس يتمثل في: ما أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟ ويعكس هذا التساؤل جوهر الدراسة وارتباطها بمحاولة فهم الدور الفعلي الذي تؤديه هذه المشروعات في دعم التشغيل وتحسين الأوضاع المعيشية في السياق السعودي.

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها، وهي: إلى أي مدى تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة؟ وإلى أي مدى تسهم في تحسين مستوى معيشة العاملين فيها أو أصحابها أو الأسر المرتبطة بها؟ وما العوامل الأكثر تأثيراً في تعظيم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل وتحسين مستوى المعيشة، مثل التمويل والمهارات والابتكار والتحول الرقمي؟ وما أبرز المعوقات التي تحد من قدرة هذه المشروعات على أداء هذا الدور؟ وهل تختلف درجة هذا الأثر باختلاف خصائص المشروع أو خصائص المبحوثين في المملكة العربية السعودية؟

## 6 فروض الدراسة

نظراً لاعتماد هذه الدراسة على المنهج الكمي، فإنها تنطلق من فرضيات قابلة للاختبار الإحصائي، بهدف التحقق من أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، إلى جانب فحص بعض العوامل المرتبطة بتعزيز هذا الأثر، وبخاصة سهولة الوصول إلى التمويل والابتكار أو التحول الرقمي. وقد صيغت هذه الفروض في ضوء الأدبيات الحديثة في مجالات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والابتكار، والتنمية الاقتصادية المستدامة.

### الفرضية الرئيسية البديلة (H1):

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.

### الفرضية الصفرية الرئيسية (H0):

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.

### الفرضيات الفرعية البديلة:

- H1a:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل.
- H1b:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة.
- H1c:** توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين سهولة الوصول إلى التمويل وقدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على خلق فرص العمل.
- H1d:** توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الابتكار أو التحول الرقمي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى المعيشة.

### الفرضيات الصفرية المقابلة:

تُصاغ الفرضيات الصفرية الفرعية بعكس الفرضيات البديلة السابقة، بحيث تنفي وجود الأثر أو العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات محل الدراسة.

## 7 الدراسات السابقة

تُعرض الدراسات السابقة في هذه الدراسة وفق الترتيب الموضوعي؛ لأنه الأكثر ملاءمة لطبيعة الموضوع ومتغيراته، كما أنه يتيح بناء مراجعة أدبية مترابطة تُظهر تطور النقاش العلمي من النتائج الاقتصادية المباشرة إلى العوامل المفسرة لها. وبناءً على ذلك، سيتم تنظيم هذا القسم في أربعة محاور رئيسية: الأول يضم الدراسات التي تناولت دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل، والثاني يركز على الدراسات التي بحثت علاقتها بـ الفقر والدخل وتحسين مستوى المعيشة، والثالث يتناول الدراسات التي ناقشت محددات الأثر مثل التمويل والابتكار والتحول الرقمي، أما المحور الرابع فيعرض دراسات عربية حديثة ذات صلة. ويُسهّم هذا التقسيم في الانتقال من العرض الوصفي إلى التحليل المقارن، تمهيداً لتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات المتاحة وإبراز الإضافة التي يمكن أن تقدمها في السياق السعودي.

في المحور الأول، تُعد دراسة **Ayyagari et al. (2014)** من الدراسات المرجعية في هذا المجال؛ إذ هدفت إلى فحص مساهمة الشركات الصغيرة في التوظيف وخلق الوظائف والنمو في الدول النامية. واعتمدت الدراسة على بيانات **World Bank Enterprise Surveys**، واحتسبت التغير في عدد العاملين الدائمين بدوام كامل خلال فترة زمنية مقدارها عامان لدى المنشآت المستمرة. وقد انتهت إلى أن الشركات الصغيرة كانت صاحبة أعلى حصص خلق الوظائف وأعلى معدلات نمو في العمالة والمبيعات حتى بعد التحكم في عمر المنشأة، في حين حققت الشركات الكبيرة نمواً أعلى في الإنتاجية. وتُعد هذه النتيجة مهمة لأنها تفصل بين خلق الوظائف من جهة والإنتاجية من جهة أخرى، وتمنع التعميم السريع بأن جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحقق الأثر نفسه. كما أن من

حدود الدراسة أنها لم تتمكن من استخلاص نتائج حول سنة ميلاد المنشآت أو أثر الولادات الجديدة للمشروعات، وهو ما يترك مساحة لدراسات ميدانية أكثر قرباً من السياقات المحلية. وتنسجم هذه الخلاصة مع ما تؤكد الأدبيات المؤسسية الحديثة من أن أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف يتفاوت بحسب **العمر والحجم والبيئة المؤسسية**، وليس بمجرد كونها صغيرة أو متوسطة الحجم (Ayyagari et al., 2014; Bertanzetti et al., 2024; European Commission, 2024).

أما فيما يتعلق بمحور **التمويل والتشغيل**، فتبرز دراسة **Brixiová et al. (2020)** بوصفها من أكثر الدراسات صلة ببحثنا؛ لأنها انتقلت من الحديث العام عن أهمية التمويل إلى اختبار علاقته الفعلية بخلق الوظائف في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إفريقيا جنوب الصحراء. وقد جمعت الدراسة بين إطار نظري يربط دخول المنشآت إلى السوق وحجمها بإمكانية الوصول إلى الائتمان، وبين تحليل قائم على بيانات منشآت في **42 دولة إفريقية** باستخدام مقاربة مبنية على تقييم الأثر. وأظهرت النتائج أن المشروعات التي تمكنت من الوصول إلى **التمويل الرسمي** خلقت وظائف أكثر من غيرها، وأن نمو العمالة كان أسرع في المنشآت التي حصلت على قروض **أكبر وأقل كلفة**، مع بروز أثر أقوى في قطاع الصناعة مقارنة بالخدمات. وتكتسب هذه النتيجة أهمية إضافية حين تُقرأ في ضوء تقارير البنك الدولي وIFC التي تؤكد استمرار **فجوة تمويلية واسعة** أمام هذا القطاع في الأسواق الناشئة والنامية. وبالتالي، فإن هذه الدراسة لا تدعم فقط أهمية التمويل، بل تبرر أيضاً إدخال هذا المتغير ضمن الدراسة الحالية بوصفه عاملاً قد يفسر تفاوت قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية على خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة (Brixiová et al., 2020; World Bank Group, 2024; IFC, 2024).

وفي المحور الثاني، الذي يتصل بـ **الفقر والدخل وتحسين مستوى المعيشة**، تقدم دراسة **Nursini (2020)** إسهاماً مهماً لأنها تنقل النقاش من عدد الوظائف إلى أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الرفاه الاجتماعي. فقد هدفت الدراسة إلى تحليل أثر هذه المشروعات في خفض الفقر في إندونيسيا خلال الفترة **1997-2018**، بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر **استيعاب العمالة**، مستخدمة مؤشرات الفقر مثل نسبة الفقر والفجوة وشدة الفقر. وخلصت إلى أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أثراً ذا دلالة في **تقليل الفقر**، وأن هذا الأثر يعمل جزئياً من خلال التوظيف، مع تفاوت بين الأحجام المختلفة للمشروعات. وتدعم هذه النتيجة دراسة **Abisuga-Oyekunle et al. (2020)** التي تناولت دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة في إفريقيا جنوب الصحراء، وأكدت أن هذا القطاع يمكن أن يسهم في **الحد من الفقر وتوليد العمل** إذا توافرت له بيئة دعم مناسبة. وتكمن أهمية هذا المحور بالنسبة للدراسة الحالية في أنه يمنح متغير **تحسين مستوى المعيشة** أساساً علمياً واضحاً، بحيث لا يظهر بوصفه مفهوماً عاماً أو إنشائياً، بل نتيجة اجتماعية واقتصادية يمكن تحليلها بالاستناد إلى

مؤشرات الدخل والاستقرار الاقتصادي والرفاه النسبي ( Nursini, 2020; Abisuga-Oyekunle et al., 2020).

وفي المحور الثالث، المتعلق بالنمو والابتكار والقدرات، تأتي دراسة **Fajarika et al. (2024)** بوصفها مراجعة منهجية ذات قيمة تفسيرية عالية؛ إذ هدفت إلى تركيب العوامل المؤثرة في نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والنامية. واعتمدت على **مراجعة منهجية لـ 108 دراسات** من قاعدتي Scopus و Web of Science، وانتهت إلى أن نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يُفسَّر بعامل واحد، بل يتشكل عبر تفاعل **الموارد والقدرات**، ولا سيما المهارات الريادية، والقدرة على الإدارة، والابتكار، والموارد التسويقية، والشراكات والشبكات. وتفيد هذه الدراسة في نقل النقاش من سؤال “هل تؤثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟” إلى سؤال “ما الذي يجعل بعضها أكثر قدرة على التأثير من غيره؟”. كما تتنجم مع ما يورده **OECD SME and Entrepreneurship Outlook 2023** من أن أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بات يرتبط بصورة متزايدة بقدرتها على الاندماج في سلاسل القيمة، والتكيف مع التحولات الاقتصادية، والاستفادة من الأطر التمكينية المناسبة. ومن ثم، فإن هذه الأدبيات تدعم اختيار متغيرات مثل **التمويل والابتكار والتحول الرقمي** بوصفها محددات مفسرة لتفاوت الأثر على التشغيل والمعيشة، لا متغيرات ثانوية هامشية ( Fajarika et al., 2024; OECD, 2023).

وتتجه الأدبيات الأحدث بصورة أوضح إلى **الرقمنة والاستدامة**، وهو ما يظهر في دراسة **Marino-Romero et al. (2024)** التي قدمت مراجعة ببيومترية وأدبية لمسار **التحول الرقمي في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، وانتهت إلى أن تبني التكنولوجيا الرقمية أصبح عاملاً حاسماً في إعادة تشكيل العمليات الداخلية والقدرة التنافسية لهذه المنشآت. كما تُظهر دراسة **Sabando-Vera et al. (2025)**، وهي تحليل ببيومترية للابتكار الأخضر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن هذا الحقل البحثي يشهد نمواً سريعاً، وأن الابتكار الأخضر لم يعد قضية بيئية منفصلة، بل مرتبطاً بالاستدامة والقدرة على التكيف والميزة التنافسية. وتنسجم هذه التوجهات مع ما يورده **OECD Employment Outlook 2024** من أن التحول الأخضر سيؤثر في المهارات والمهام والوظائف حتى لو لم يؤدِّ بالضرورة إلى انخفاض إجمالي فرص العمل. وتفيد هذه الأدبيات الدراسة الحالية من زاويتين: الأولى أنها تفسر لماذا لم تعد دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالطريقة التقليدية كافية، والثانية أنها تبرر إدراج **الابتكار أو التحول الرقمي** ضمن الفروض والعوامل التفسيرية دون أن يتحول البحث كله إلى دراسة تقنية متخصصة ( Marino-Romero et al., 2024; Sabando-Vera et al., 2025; OECD, 2024).

أما على المستوى العربي، فتقدم دراسة **خليل (2022)** في مدينة مصراتة مثالاً ميدانياً مهماً؛ إذ هدفت إلى التعرف إلى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي. واعتمدت الدراسة **المنهج الوصفي** واستعملت الاستبانة على المسؤولين في المشروعات محل البحث، حيث شملت **12 مشروعاً** وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل **24 استبانة** تمثل المدير ونائبه في كل مشروع. وأظهرت النتائج أهمية الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من آثار إيجابية في خلق فرص العمل للخريجين، لكنها كشفت أيضاً عن **ضعف التزام** بعض المشروعات قيد البحث في تشجيع الخريجين ودفعهم للعمل بصورة أكثر تنظيماً. وتفيد هذه الدراسة البحث الحالي في جانبين: الأول أنها تؤكد الأثر التشغيلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عربياً، والثاني أنها تكشف أن مجرد وجود هذه المشروعات لا يكفي ما لم تتوافر سياسات دعم وتوجيه وتفعيل مؤسسي أكثر وضوحاً (خليل، 2022).

وفي الاتجاه نفسه، هدفت دراسة **حجار (2025)** إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في **خلق فرص العمل بولاية المسيلة** خلال الفترة 2018-2023، وقدمتها في صورة دراسة حالة محلية. وتوحي هذه الدراسة، من خلال موضوعها ونتائجها الموجزة المتاحة، بأهمية القطاع في توسيع فرص العمل على المستوى المحلي، وهو ما يعزز الاستنتاج المتكرر في الأدبيات العربية بأن هذا النوع من المؤسسات يمثل رافعة تشغيلية مهمة في البيئات المحلية. كما تأتي دراسة **ميكائيل وآخرون (2023)** حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في النظرية والدراسات التطبيقية لتدعم هذا الاتجاه؛ إذ استهدفت التعرف إلى الدور الذي تؤديه هذه المشروعات في **مصر وليبيا**، وخلصت إلى وجود دور إيجابي لها في التنمية الاقتصادية من حيث **زيادة الناتج وتوفير فرص العمل**، مع الإشارة إلى أن مستوى انتشارها أو فاعليتها لم يكن دائماً بالمستوى المأمول. وتبرز أهمية هاتين الدراستين للدراسة الحالية في أنهما تميلان إلى التركيز على **التشغيل والتنمية الاقتصادية** بوصفهما النتيجة الأبرز، بينما لا تتناولان متغير **تحسين مستوى المعيشة** بصورة ميدانية مباشرة ومتكاملة، وهو بالتحديد ما تسعى الدراسة الحالية إلى إضافته ضمن السياق السعودي (حجار، 2025؛ ميكائيل وآخرون، 2023).

ومن خلال المقارنة النقدية بين هذه الدراسات، يتضح أولاً أنها **تتفق** على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً معتبراً في **خلق فرص العمل** ودعم النشاط الاقتصادي، سواء في الدول النامية عموماً أو في البيئات العربية المحلية. لكنها **تختلف** في تقدير حجم هذا الأثر واستقراره والعوامل التي تفسره؛ فبعض الدراسات ركزت على عدد الوظائف المولدة، بينما ذهبت أخرى إلى تحليل جودة الوظائف أو أثرها في الفقر والدخل. كما أن التباين في النتائج يعود إلى اختلاف تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتنوع العينات والسياقات الجغرافية، واختلاف المنهجيات بين دراسات كمية ميدانية، وأخرى تحليلية أو بيليومترية، فضلاً عن التمييز بين

الوظائف من حيث العدد والاستدامة والجودة. وتكشف هذه المقارنة أيضاً أن الأدبيات العربية، رغم أهميتها، ما تزال تميل في كثير من الأحيان إلى إبراز البعد التشغيلي أو التنموي العام أكثر من تناول العلاقة المركبة بين **خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة** في نموذج ميداني واحد. ومن هنا تتحدد مساهمة الدراسة الحالية في الربط بين هذين البعدين داخل السياق السعودي، مع مراعاة دور التمويل والابتكار والتحول الرقمي بوصفها عوامل مفسرة للأثر لا مجرد خلفية نظرية (Bertanzetti et al., 2024; World Bank Group, 2024; ILO, 2019).

## 8 الفجوة البحثية

تُظهر مراجعة الأدبيات السابقة أن أغلب الدراسات تناولت المشروعات الصغيرة والمتوسطة من زوايا متفرقة؛ فبعضها ركز على **خلق فرص العمل** وديناميكيات التوظيف، وبعضها اتجه إلى **تخفيف الفقر وتحسين الدخل**، في حين انصرف جزء آخر إلى تفسير نمو هذه المشروعات من خلال متغيرات مثل التمويل والقدرات والابتكار. وقد أسهم هذا التنوع في بناء فهم مهم لدور القطاع، لكنه أبقى العلاقة بين **خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة** موزعة بين حقول بحثية متجاورة أكثر من كونها مدمجة في نموذج ميداني واحد. كما أن الدراسات العربية المتاحة تميل غالباً إلى إبراز البعد التشغيلي أو التنموي العام، دون اختبار مباشر ومتكامل لهذين البعدين معاً داخل سياق وطني محدد مثل المملكة العربية السعودية (Nursini, 2020; Bertanzetti et al., 2024; Khalil, 2022).

وتزداد أهمية هذه الفجوة لأن الأدبيات الحديثة لم تعد تنظر إلى أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفه أثراً متجانساً أو يُقاس بعدد الوظائف فقط؛ بل تؤكد أن **جودة الوظائف واستدامتها وإنتاجيتها** أصبحت قضايا مركزية عند تقييم مساهمة هذا القطاع. فالأدلة الحديثة تشير إلى أن المشروعات الأصغر والأحدث قد تفقد خلق الوظائف، لكن تقييم أثرها الكلي يتطلب النظر أيضاً إلى تدمير الوظائف، والديناميكية السوقية، وكيفية انعكاس التشغيل على الدخل والرفاه. ومن هنا، تأتي الدراسة الحالية لـ **فجوة مزدوجة: فجوة موضوعية** تتمثل في دمج متغيري التشغيل وتحسين مستوى المعيشة في إطار واحد، و**فجوة تطبيقية** تتمثل في اختبار هذا الدمج في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة ميدانية كمية قابلة للتحليل الإحصائي (ILO, 2019; Bertanzetti et al., 2024; European Commission, 2024).

## 9 المنطلقات النظرية للدراسة

تنطلق هذه الدراسة من ثلاثة مرتكزات نظرية متكاملة تساعد على تفسير العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين **خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة** في المملكة العربية السعودية. ويتمثل المرتكز الأول

في مدخل ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية، الذي ينظر إلى المشروعات والأنشطة الريادية بوصفها قوة دافعة للنمو الاقتصادي، وتنشيط الأسواق، وتوسيع النشاط الإنتاجي، وخلق فرص العمل. ووفق هذا المدخل، لا تفهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها مجرد وحدات اقتصادية صغيرة الحجم، بل بوصفها قناة عملية لتحويل المبادرة الفردية والفرص السوقية إلى نشاط إنتاجي وتشغيلي يسهم في رفع مستويات التشغيل وتعزيز التنوع الاقتصادي. وتفيد هذه الرؤية في الدراسة الحالية لأنها تفسر لماذا يرتبط نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادةً بارتفاع الطلب على العمالة وتوسع القاعدة الاقتصادية، كما تنسجم مع الأدبيات التي تربط ريادة الأعمال بالتنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي في السياقات الوطنية المعاصرة، ومنها السياق السعودي ( Elmonshid & (Sayed, 2024; Erdin & Ozkaya, 2020).

أما المرتكز الثاني فهو نظرية الموارد والقدرات (Resource-Based View)، التي تفترض أن اختلاف أداء المنشآت لا يعود فقط إلى البيئة الخارجية، بل إلى ما تمتلكه من موارد وقدرات يصعب تقليدها أو تعويضها بسهولة، مثل التمويل، والمهارات، والخبرة الإدارية، والشبكات، والقدرات الابتكارية، والجاهزية التقنية. ومن خلال هذا المدخل يمكن تفسير سبب نجاح بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التوسع وخلق وظائف وتحسين دخول أصحابها والعاملين فيها، في حين تبقى مشروعات أخرى محدودة الأثر رغم عملها في البيئة نفسها. وتكتسب هذه النظرية أهمية خاصة في الدراسة الحالية لأنها تبرر إدخال متغيرات مثل سهولة الوصول إلى التمويل والابتكار أو التحول الرقمي ضمن تفسير تفاوت أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والمعيشة. كما تدعمها المراجعات الحديثة التي تؤكد أن القدرات الابتكارية والتقنية والقدرة على إدارة الموارد تمثل محددات محورية لنمو هذا القطاع واستدامة أدائه في الدول المتقدمة والنامية على السواء ( Fajarika et al., 2024; Moreira et al., 2024).

ويتمثل المرتكز الثالث في مدخل سبل العيش المستدامة/الرفاه الاقتصادي، وهو مدخل مهم لأنه يمنح متغير تحسين مستوى المعيشة عمقاً نظرياً واضحاً، ويمنع اختزال الدراسة في مجرد قياس عدد الوظائف. فهذا المدخل ينظر إلى الرفاه بوصفه مفهوماً متعدد الأبعاد لا يقتصر على الدخل وحده، بل يشمل أيضاً الاستقرار الاقتصادي، والقدرة على تلبية الحاجات الأساسية، وتحسين الفرص المعيشية، والشعور بالأمان الاقتصادي والرضا عن الحياة. وتفيد الأدبيات المرتبطة بهذا الاتجاه في بيان أن أثر النشاط الاقتصادي أو ريادة الأعمال لا يُقاس فقط بخلق فرص عمل جديدة، بل بمدى انعكاس ذلك على الرفاه الفعلي للأفراد والأسر. ومن هنا، تستخدم الدراسة الحالية هذا المدخل لربط التوظيف بالنتيجة الاجتماعية الأوسع؛ أي: هل أسهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية في تحسين مستوى المعيشة فعلاً من خلال رفع الدخل وتعزيز الاستقرار الاقتصادي؟ وبذلك يشكل هذا المرتكز الأساس

النظري لقياس البعد المعيشي إلى جانب البعد التشغيلي في إطار تحليلي واحد ( Natarajan et al., 2022; )  
(Nursini, 2020; Gashi et al., 2024).

## 10 المنهجية وطرق البحث

تُصنّف هذه الدراسة بوصفها دراسة وصفية تحليلية تفسيرية؛ لأنها لا تقتصر على وصف واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، بل تسعى أيضاً إلى تحليل علاقتها بكلّ من خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، ثم تفسير طبيعة هذه العلاقة في ضوء عدد من العوامل المؤثرة. ويُعد هذا النوع من الدراسات مناسباً لموضوع البحث؛ لأنه يتيح الانتقال من المستوى الوصفي الذي يرصد خصائص الظاهرة ولامحها العامة، إلى المستوى التحليلي الذي يفحص العلاقات بين المتغيرات، ثم إلى المستوى التفسيري الذي يساعد على فهم أسباب تفاوت أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من منشأة إلى أخرى. وبذلك، فإن الدراسة لا تهدف فقط إلى تقرير أن لهذا القطاع دوراً اقتصادياً واجتماعياً، وإنما إلى اختبار حجم هذا الدور واتجاهه والعوامل التي تسهم في تعزيزه أو الحد منه داخل السياق السعودي.

وانسجاماً مع طبيعة المشكلة وأهداف الدراسة وفروضها، تعتمد الدراسة المنهج الكمي بوصفه المنهج الأنسب لهذا العرض المبدئي، مع الاستفادة من بعض البيانات الثانوية الرسمية في بناء الخلفية النظرية والمرجعية. وتستخدم الدراسة الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات، نظراً لملاءمتها لقياس تصورات المبحوثين واتجاهاتهم، وإمكانية تطبيقها على عدد مناسب من أفراد العينة، فضلاً عن مناسبتها لاختبار الفروض الإحصائية وتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة. كما يتيح المنهج الكمي الوصول إلى نتائج قابلة للقياس والمقارنة والتعميم النسبي في حدود مجتمع الدراسة. أما البيانات الثانوية، فسيُستفاد منها في دعم الإطار النظري، وعرض المؤشرات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وربط النتائج الميدانية بالسياق الاقتصادي والتنموي العام. وبذلك يجمع التصميم المنهجي المقترح بين الدقة الإحصائية والاستناد إلى خلفية واقعية تدعم تفسير النتائج.

وتتحدد متغيرات الدراسة بصورة واضحة على النحو الآتي: يتمثل المتغير المستقل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويُقصد به في الجانب الإجرائي درجة فاعلية هذه المشروعات وخصائصها التشغيلية والتنظيمية كما يعبر عنها أفراد العينة من خلال مؤشرات مثل القدرة على التوسع، واستقرار النشاط، والمساهمة في توفير الوظائف، والقدرة على تحسين الدخل. أما المتغيرات التابعة فتتمثل في: خلق فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة. ويُقاس المتغير الأول من خلال مؤشرات مثل زيادة عدد الوظائف، واستيعاب العمالة، وإتاحة فرص عمل جديدة. بينما يُقاس المتغير الثاني من خلال مؤشرات مثل تحسن الدخل، والاستقرار الاقتصادي، والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية،

والشعور بتحسين الوضع المعيشي. كما تتضمن الدراسة عددًا من المتغيرات التفسيرية المساعدة التي يمكن أن تؤثر في طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، ومن أبرزها: سهولة الوصول إلى التمويل، والتدريب، والابتكار، والتحول الرقمي، وعمر المشروع، وحجم المشروع. ويساعد هذا التحديد الواضح للمتغيرات على بناء أداة دقيقة واختبار الفروض بطريقة منهجية.

أما من حيث خطوات تنفيذ الدراسة، فستبدأ العملية بمراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتشغيل، وتحسين مستوى المعيشة، بهدف بناء أساس معرفي متين للدراسة. ثم يُبنى الإطار النظري في ضوء المنطلقات المعتمدة، بما يساعد على تحديد المتغيرات وصياغة الفروض. بعد ذلك تُصمم الاستبانة بما يتوافق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها، ثم تُعرض على عدد من المحكمين المختصين للتأكد من سلامة الصياغة وملاءمة البنود ووضوحها. وفي المرحلة التالية تُطبق الأداة على عينة الدراسة المستهدفة، ثم تُجمع الاستبانات وتُراجع وتُدخل بياناتها إلى برنامج التحليل الإحصائي المناسب. وبعد ذلك تُجرى المعالجات الإحصائية اللازمة لاختبار الفروض وتحليل العلاقات والفروق بين المتغيرات. وأخيرًا تُفسر النتائج في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، ثم تُصاغ الاستنتاجات والتوصيات بما يخدم تطوير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل وتحسين مستوى المعيشة في المملكة العربية السعودية.

## 11مجتمع وعينة الدراسة

سيتمثل مجتمع الدراسة في أصحاب ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وذلك لأنهم الفئة الأكثر قدرة على تزويدنا ببيانات مباشرة حول طبيعة هذه المشروعات، ومدى إسهامها في خلق فرص العمل، ودورها في تحسين مستوى المعيشة من خلال التوسع التشغيلي، ومستويات الدخل، واستقرار النشاط الاقتصادي. وسنختار هذه الفئة لأنها الأقرب إلى واقع المشروع من حيث الإدارة والتشغيل والتمويل والتوسع، وبالتالي فهي الأقدر على الإجابة عن بنود الاستبانة المرتبطة بموضوع الدراسة. كما سنقتصر في هذه الدراسة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاعات الاقتصادية الرئيسة داخل المملكة العربية السعودية، بما ينسجم مع أهداف البحث وطبيعته.

أما عينة الدراسة، فسنقوم باختيار عينة مكونة من 200 مفردة من أصحاب ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، باعتبار أن هذا الحجم يُعد مناسبًا لطبيعة الدراسة الكمية ويتيح إجراء التحليل الإحصائي بصورة معقولة. وسنعمد في اختيار العينة على العينة العشوائية الطبقية كلما أمكن ذلك، بهدف ضمان تمثيل عدد من القطاعات الرئيسة مثل القطاع التجاري، والخدمي، والصناعي، مع مراعاة التباين في حجم

المشروع وعمره التشغيلي. ونرى أن هذا الأسلوب في المعاينة سيكون أكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة، لأنه يساعد على تحقيق تمثيل أفضل لمجتمع البحث، ويجعل النتائج أكثر دقة عند المقارنة بين استجابات المبحوثين وفق خصائص مشروعاتهم. وفي حال تعذر تطبيق هذا الأسلوب ميدانيًا بصورة كاملة، فسنلجأ إلى العينة العشوائية البسيطة ضمن الحدود التي تسمح بها ظروف التطبيق.

## 12 أداة الدراسة

ستكون الاستبانة هي الأداة الرئيسية التي سنعتمد عليها في هذه الدراسة، وذلك لأنها تُعد من أكثر الأدوات ملاءمةً لجمع بيانات كمية من عدد كبير نسبيًا من المبحوثين في وقت مناسب وبدرجة جيدة من التنظيم. كما أن الاستبانة تتناسب مع طبيعة الدراسة الحالية التي تقوم على المنهج الكمي واختبار الفروض الإحصائية، إذ تتيح لنا تحويل آراء المبحوثين وتقديراتهم إلى بيانات قابلة للقياس والتحليل والمقارنة. ونرى أن اختيار الاستبانة مناسب لهذا البحث تحديدًا؛ لأنها تساعد على جمع معلومات تتعلق بخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في خلق فرص العمل، وأثرها في تحسين مستوى المعيشة، إضافة إلى بعض العوامل المساندة مثل التمويل والابتكار والتدريب، بطريقة منظمة تسهل لاحقًا عملية التحليل الإحصائي.

أما من حيث بناء الاستبانة، فنسوق بتصميمها بصورة تتفق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها وفروضها، بحيث تتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية. سيخصص الجزء الأول لجمع البيانات العامة المتعلقة بالمبحوث أو بالمشروع، مثل: القطاع الذي ينتمي إليه المشروع، وحجم المشروع، وعمره، وعدد العاملين فيه، وربما بعض البيانات المتعلقة بصفة المجيب داخل المشروع. أما الجزء الثاني فسيخصص لقياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل، من خلال مجموعة من العبارات التي تعكس هذا البعد، مثل: يسهم المشروع في توفير فرص عمل جديدة للشباب، ويساعد توسع المشروع على زيادة عدد العاملين فيه. وسيخصص الجزء الثالث لقياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة، من خلال عبارات مثل: أسهم العمل في المشروع في تحسين مستوى الدخل، وأتاح المشروع قدرًا أكبر من الاستقرار الاقتصادي. كما سنضيف محورًا فرعيًا أو مجموعة بنود مساندة لقياس العوامل المؤثرة في هذا الدور، مثل التمويل، والتدريب، والابتكار، والتحول الرقمي، ومن أمثلة ذلك: يسهم توفير التمويل في توسع المشروع وزيادة التوظيف. وسنحرص عند إعداد البنود على أن تكون مرتبطة مباشرة بمتغيرات الدراسة وفروضها، وأن تكون واضحة وقابلة للتحليل الإحصائي.

وفيما يتعلق بطريقة الإجابة على بنود الاستبانة، فنستخدم مقياس ليكرت الخماسي، بحيث تتدرج الاستجابات من: *أوافق بشدة إلى لا أوافق بشدة*، لما يوفره هذا المقياس من مرونة في قياس الاتجاهات والآراء بدرجة

مناسبة للدراسات الاجتماعية والإدارية. كما سنعمل على التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على عدد من المحكمين المختصين في مجال الإدارة والبحث العلمي، للتأكد من سلامة الصياغة ووضوح البنود وارتباطها بأبعاد الدراسة. كذلك سنقوم بفحص الاتساق الداخلي بين العبارات، للتأكد من مدى انسجامها في قياس كل محور من محاور الاستبانة. أما ثبات الأداة فنقوم بقياسه باستخدام معامل كرونباخ ألفا، للتأكد من أن الاستبانة تتمتع بدرجة مقبولة من الثبات تسمح باستخدامها في التطبيق الميداني والوصول إلى نتائج يمكن الوثوق بها أكاديميًا.

### 13 أساليب التحليل الإحصائي

سنقوم بعد جمع بيانات الدراسة وترميزها بإدخالها إلى بيئة تحليل إحصائي باستخدام لغة بايثون، نظرًا لما توفره من أدوات مناسبة لمعالجة البيانات الكمية وتحليلها بطريقة دقيقة ومنظمة. وسنعمد على مكتبات متخصصة في تحليل البيانات والإحصاء، بما يتيح تنفيذ المعالجات الإحصائية اللازمة بما ينسجم مع طبيعة الدراسة الكمية وأهدافها وفروضها. ويُعد هذا الخيار مناسبًا للدراسة الحالية لأنه يسمح بإجراء التحليل الوصفي والاستدلالي واختبار العلاقات بين المتغيرات بكفاءة، إلى جانب تنظيم البيانات والتحقق من جودتها قبل الشروع في تفسير النتائج.

وسنبدأ بالاعتماد على التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف خصائص العينة وبيان اتجاهات استجابات المبحوثين على بنود الاستبانة. كما سنقوم بحساب معامل الثبات كرونباخ ألفا للتحقق من اتساق محاور الأداة وملاءمتها للتطبيق الميداني. وبعد ذلك سنستخدم معامل ارتباط بيرسون لفحص طبيعة العلاقات بين المتغيرات الرئيسية والفرعية في الدراسة، وبخاصة العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة من جهة أخرى.

ولأغراض اختبار الفروض، سنعمد على تحليل الانحدار البسيط أو المتعدد لقياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل من خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، وكذلك لقياس أثر بعض المتغيرات التفسيرية مثل التمويل والابتكار أو التحول الرقمي. وعند الحاجة، سنستخدم اختبار (t) أو تحليل التباين (ANOVA) للكشف عن الفروق بين استجابات أفراد العينة وفق بعض الخصائص، مثل حجم المشروع أو عمره أو القطاع الذي ينتمي إليه. وبذلك ستوفر هذه الأساليب إطارًا إحصائيًا كافيًا ومناسبًا للوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تفسير دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

## 14 حدود الدراسة

ستحدد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود التي تساعد على ضبط نطاقها العلمي والتطبيقي، وتوضيح المجال الذي ستتحرك فيه نتائجها. فمن حيث **الحدود البشرية**، ستقتصر الدراسة على أصحاب ومديري **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية**، باعتبارهم الفئة الأكثر ارتباطاً بطبيعة عمل هذه المشروعات، والأقدر على تقديم بيانات تتعلق بقدرتها على خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة. أما من حيث **الحدود المكانية**، فستُجرى الدراسة في **المملكة العربية السعودية** بوصفها المجال الجغرافي الذي تنتمي إليه مشكلة الدراسة وأهدافها.

وفيما يتعلق بـ **الحدود الزمنية**، فستغطي الدراسة فترة جمع البيانات الميدانية خلال **الفصل الثاني من عام 2026**، في حين سيستند الإطار النظري والمرجعي إلى الأدبيات العلمية والبيانات الحديثة الصادرة خلال السنوات الأخيرة، بما يضمن مواكبة الدراسة للتطورات الحديثة في هذا المجال. أما من حيث **الحدود الموضوعية**، فستركز الدراسة على **أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة**، مع الاهتمام ببعض العوامل المرتبطة بذلك مثل التمويل والابتكار والتحول الرقمي، دون التوسع في جميع أبعاد الأداء المالي أو البيئي أو المؤسسي إلا بالقدر الذي يخدم موضوع الدراسة بصورة مباشرة.

- Abisuga-Oyekunle, O. A., Patra, S. K., & Muchie, M. (2020). SMEs in sustainable development: Their role in poverty reduction and employment generation in sub-Saharan Africa. *African Journal of Science, Technology, Innovation and Development*, 12(4), 405–419.
- Alshebami, A. S. (2024). Catalysts of prosperity: How networking support and training programmes drive growth aspirations in Saudi Arabia's micro and small enterprises. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, 10(3), 100347.
- Ayyagari, M., Demirgüç-Kunt, A., & Maksimovic, V. (2014). Who creates jobs in developing countries? *Small Business Economics*, 43(1), 75–99.
- Bertanzetti, M., Mondal, S., Nasir, R., & Teachout, M. (2024). *Why do SMEs matter?* International Growth Centre.
- Brixiová, Z., Kangoye, T., & Yogo, T. U. (2020). Access to finance among small and medium-sized enterprises and job creation in Africa. *Structural Change and Economic Dynamics*, 55, 177–189.
- Elmonshid, L. B. E., & Sayed, O. A. (2024). The relationship between entrepreneurship and sustainable development in Saudi Arabia: A comprehensive perspective. *Economies*, 12(8), 198.
- Erdin, C., & Ozkaya, G. (2020). Contribution of small and medium enterprises to economic development and quality of life in Turkey. *Heliyon*, 6(2), e03215.
- European Commission. (2024, July 4). *2024 SME performance review indicates SMEs driving job creation despite high inflation*.
- European Commission. (2025). *Annual report on European SMEs 2024/2025: SME performance review*. Publications Office of the European Union.
- Fajarika, D., Trapsilawati, F., & Sopha, B. M. (2024). Influential factors of small and medium-sized enterprises growth across developed and developing countries: A systematic literature review. *International Journal of Engineering Business Management*, 16, 1–21.
- Gashi, A., Krasniqi, B., Ramadani, V., & Berisha, G. (2024). Evaluating the impact of individual and country-level institutional factors on subjective well-being among entrepreneurs. *Journal of Innovation & Knowledge*, 9(2), 100486.
- International Council for Small Business. (2024). *Global micro-, small and medium-sized enterprises report 2024*. United Nations.
- International Finance Corporation. (2024). *IFC annual report 2024: Accelerating impact*.

International Finance Corporation. (2025). *Factsheet: Micro, small & medium enterprises (MSMEs)*.

International Labour Organization. (2015). *Small and medium-sized enterprises and decent and productive employment creation* (International Labour Conference, 104th Session, Report IV).

International Labour Organization. (2019). *Small matters: Global evidence on the contribution to employment by the self-employed, micro-enterprises and SMEs*.

Marino-Romero, J. A., Palos-Sánchez, P. R., & Velicia-Martín, F. (2024). Evolution of digital transformation in SMEs management through a bibliometric analysis. *Technological Forecasting and Social Change*, 199, 123014.

Moreira, A., Navaia, E., & Ribau, C. (2024). Innovation capabilities and their dimensions: A systematic literature review. *International Journal of Innovation Studies*, 8(3), 313–333.

Natarajan, N., Newsham, A., Rigg, J., & Suhardiman, D. (2022). A sustainable livelihoods framework for the 21st century. *World Development*, 155, 105898.

Nursini, N. (2020). Micro, small, and medium enterprises (MSMEs) and poverty reduction: Empirical evidence from Indonesia. *Development Studies Research*, 7(1), 153–166.

OECD. (2023). *OECD SME and entrepreneurship outlook 2023*. OECD Publishing.

OECD. (2024). *Financing SMEs and entrepreneurs 2024: An OECD scoreboard*. OECD Publishing.

OECD. (2024). *OECD employment outlook 2024*. OECD Publishing.

OECD. (n.d.). *SME indicators, benchmarking and monitoring*.

Sabando-Vera, D., Montalván-Burbano, N., Parrales-Guerrero, K., Yonfá-Medranda, M., & Plaza-Úbeda, J. A. (2025). Growing a greener future: A bibliometric analysis of green innovation in SMEs. *Technological Forecasting and Social Change*, 212, 123976.

World Bank Group. (2024). *SME finance*.

#### المراجع العربية

حجار، مبروكة. (2025). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في خلق فرص العمل: دراسة حالة ولاية المسيلة خلال الفترة 2018–2023. مجلة الإبداع، 15(1)، 222–235.

خليل، محمد الهادي. (2022). المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في توفير فرص العمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي: دراسة ميدانية على بعض المنشآت الواقعة بمدينة مصراتة. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 20(20)، 751–774.

ميكائيل، سعاد صالح عمر، محمد، ربيعة خالد خليفة، وعبد الحميد، محمد محمد سيد. (2023). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في النظرية والدراسات التطبيقية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 15(2)، 1–11.

عبد المنعم، هبة، طلحة، الوليد، وإسماعيل، طارق. (2019). النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. صندوق النقد العربي.

(2024). Monsha'at. مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تقرير الربع الثاني من عام 2024م.

(2025). Vision 2030 annual report 2024. Saudi Vision 2030.